

إدارة الشؤون القانونية والأبحاث

الإدارة العامة للبحوث والدراسات

التاريخ: 2010/02/17

الرقم: س/2010/1694

التغير المناخي في فلسطين وتأثر على زيادة نسبة الفقر وعدم الأمن الغذائي

آمال أبو خديجة

أثر التغير المناخي في فلسطين على زيادة نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

مقدمة :

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أولى المشكلات الحقيقية الخطيرة التي تحيط بالبشرية جمعاء في الوقت الحالي، حيث بدأت تظهر كثير من المظاهر الجوية الغريبة عن موسمها في كثير من الدول ، بدأ من حدوث الزلازل والبراكين البحرية والفيضانات والسيول وانجراف والتربة، إلى انحباس الأمطار وارتفاع درجة حرارة الجو وانتشار التصحر والجفاف في الأرض، وكل ذلك يعود ليس لخلل في المناخ وطبيعته الكونية بل يعود للإنسان وأعماله التي ساهمت في دفع المناخ للتغير منذ أن بدأت الثورات الصناعية في العالم حيث بدأت تزداد نسبة التلوث وانبعاث الغازات السامة وخاصة ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان اللذان يعتبران الغازان الرئيسيان في تقليل نسبة الأكسجين في الجو وارتفاع درجة الحرارة مما يؤدي للانحباس الحراري الذي يمنع من انخفاض درجة حرارة الجو وهطول الأمطار، ولا بد لهذا الأمر أن يؤثر على الوضع الاجتماعي الاقتصادي والصحي والبيئي للدول في العالم وعلى مجتمعاتها ووضع الأسرة والفرد من خلال عدم توفر الأغذية الصحية والسليمة لأفرادها مما سيؤدي لسوء التغذية وانخفاض مستوى دخل العاملين مما سيزيد من نسبة الفقر في كافة المجتمعات، فالعلاقة ما بين زيادة نسبة التغير المناخي وزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي علاقة طردية فلا بد للمجتمعات والدول كافة أن تتحرك للحد من هذه الظاهرة والعمل على معالجة أسبابها ما أمكن .

التغير المناخي في فلسطين .

إن فلسطين تعتبر طبيعتها الجغرافية هامة ومعتدلة في مناخها، حيث تعتبر نسبة كبيرة من أراضيها غنية بالتربة الصالحة للزراعة، كما أنها تتمتع بتنوع الفصول والمناخ ما بين شتاء وخريف وربيع وصيف، ولكن الظروف الإحتلالية القاهرة لممارسات الإحتلال الصهيوني بالاعتداء على الأرض و الإنسان أثرت بشكل كبير على زيادة نسبة التلوث وانتشار الغازات السامة وغيرها من الأمور التي ساهمت في ارتفاع درجة الحرارة في الجو مما أثر على طبيعة المناخ الجوي في فلسطين، وبدأنا نشاهد تغيرا في الفصول فقلت نسبة هطول الأمطار، وارتفعت درجة الحرارة في أيام الشتاء القارس، وقلة نسبة حركة الرياح وأصبحت رياح تأتي بالجفاف للأرض، وازدادت نسبة الصقيع الذي يقضي على المزروعات وغير ذلك، مما أثر هذا على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع نسبة الفقر وعدم توفر الغذاء والماء الكافي والصحي والتلوث البيئي لكافة المواطنين .

قطاع غزة

يعاني قطاع غزة من الممارسات الصهيونية العدوانية على الأرض والإنسان، تبدأ من وجود الحصار الظالم الذي حرم المواطنين من توفر المواد الغذائية والأساسية لهم، والتي دفعت المواطنين لاستخدام الأنفاق والتي لها أضرار كبيره ومخاطر على الفرد والمواد الغذائية المستوردة، كما أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة واستخدام الاحتلال الصهيوني للكثير من المواد الكيماوية والفسفورية والأسلحة المحرمة دولياً التي عادت على المواطنين بالضرر الكبير من خلال حدوث إعاقات وتشوهات، حيث بدأت تظهر تشوهات خلقية للمواليد الجدد، وزيادة في عدد حالات السرطان وعديد من الأمراض الأخرى كما تأثرت التربة الزراعية بالمواد الكيماوية والفسفورية التي تحول دون صلاحيتها للزراعة، كما تم الاعتداء على الصيادين وحرمان الكثير منهم من التوجه لأعمالهم في البحر، كما أن شح بعض الأصناف من المواد الغذائية في قطاع غزة أدى إلى ارتفاع السلع المتواجدة في السوق مما أثر على قدرة المواطن على الحصول عليها، بالإضافة إلى أن كثير من مواطنين قطاع غزة هم من اللاجئين الذي يعتمدون على المساعدات الغذائية من الأمم المتحدة وغيرها فالحرب الأخيرة و منذ سيطرة حركة حماس على السلطة أثرت على استمرارية المساعدات ونقصاتها بسبب الأوضاع السياسية و حدوث الانقسام في الصف الفلسطيني مما أدى لزيادة نسبة الفقر في قطاع غزة، تدني الوضع الصحي، زيادة في تلوث البيئة، بالإضافة للمشاكل الاجتماعية والإقتصادية وزيادة البطالة كما سنوضحها التالية .

انتشار ظاهرة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة .

يعتبر الفقر من أسوأ الظواهر الاجتماعية التي تؤدي لعجز المجتمع وانهياره، فكلما زادت نسبته كلما دل ذلك على وجود مشكلات كبيرة ومهمة يجب العمل على معرفة أسبابها ومعالجتها، ويعتبر من أهم الأسباب التي تزيد من انتشار هذه الظاهر في فلسطين هو التغير المناخي وانحسار الأمطار والتي أثرت على توفر المواد الغذائية لشح المزروعات، مما زاد ذلك من ارتفاع أسعارها ورفع من نسبة البطالة بين المواطنين لجفاف الأرض، وسنين في الإحصائيات التالية مدى انتشار نسبة الفقر في فلسطين وأسبابها وكيفية الحد منها .

جدول رقم (1) نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007/2006/2005/2003

المنطقة	2007		2006		2005		2003	
	الفقر المدق	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	
الضفة الغربية	9.7	19.1	13.0	24.0	13.1	22.3	20.3	30.5
قطاع غزة	35.0	51.6	34.6	50.7	27.9	43.7	32.2	44.7

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة الفقر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى من نسبة الفقر المدقع، كما أن النسبة لكل من النوعين ترتفع في كل عام عما سبقها، ويلاحظ أن قطاع غزة نسبة الفقر والفقر المدقع أعلى بشكل ملحوظ عن الضفة الغربية حتى وصلت نسبة الفقر في عام 2007 إلى ما يزيد عن نصف السكان وكذلك الفقر المدقع كانت نسبته مرتفعاً بشكل ملحوظ، مما يدل على مدى تأثير الاحتلال الصهيوني وممارساته على أهالي قطاع غزة ومن أهمها الحصار الظالم والحرب الأخيرة على غزة، وكذلك تأثير الممارسات الصهيونية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ومن أهمها جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية والتي بدورها ستؤثر على المنتجات الفلسطينية والسوق المحلية .

الاستيلاء على الأرض الفلسطينية

جدول رقم (2) بعض المؤشرات المختارة للمواقع الاستعمارية للمستوطنات في الضفة الغربية

المؤشر	القيمة
عدد المواقع الإستعمارية	
2007	

144	مستوطنات
95	بؤر مستوطنات
109	بؤر خارج مستوطنات
49	قواعد عسكرية
43	أخرى
440	المجموع
38.3	نسبة المساحة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول لها من مجموع مساحة الضفة الغربية 2007
701 كم	طول المسار الكلي للجدار 2007

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن عدد المستوطنات في عام واحد بلغ عدداً كبيراً مما يدل على مدى سيطرة الاحتلال الصهيوني على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقضاء على الأراضي الزراعية والتي تعتبر مصدر دخل لكثير من الأسر الفلسطينية، كما أن السيطرة على هذه المساحة من الأرض يجعل الاحتلال يستخدمها كمكبات للنفايات وانبعثت الغازات التي تلوث البيئة والجو، كما أن حرمان الفلسطينيين من الوصول لمساحات واسعة من أراضيهم يعتبر سياسة ممنهجة من الكيان لزيادة السيطرة على الأراضي، ويعتبر جدار الفصل العنصري الذي قام به الاحتلال في الضفة الغربية والذي استولى على مساحة لا تقل عن 701 كم حرم الكثير من المواطنين من أراضيهم الزراعية وأدى إلى صعوبة الوصول لأعمالهم، وصعوبة التنقل مما أثر على حركة الاقتصاد الفلسطيني وعلى السوق الفلسطينية بصورة سلبية، كما حرم الكثير من المواطنين للتوجه لأعمالهم خاصة أن نسبة كبيرة منهم تعمل في داخل الكيان الصهيوني .

المحاصيل الزراعية :

جدول رقم (3) إنتاج المحاصيل الحقلية، أشجار البستنة والخضراوات في الضفة وقطاع غزة 2007/2006-1997/1996

المنطقة	محاصيل حقلية	أشجار البستنة	خضراوات
الضفة الغربية	112,505	148,298	396.364
قطاع غزة	81,009	71,733	248.773

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة إنتاج جميع المحاصيل في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة مما يدل على أن نسبة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية أعلى منها في القطاع بسبب الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة وعدم توفر الأرض للسكن مما يضطر للبناء على الأرض الزراعية، كما أن نسبة هذا الإنتاج ليس النسبة الجيدة واللازمة للمزروعات الفلسطينية سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة وذلك بسبب الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال، كما يلاحظ أن نسبة إنتاج الخضراوات هي الأعلى من بين المحاصيل ومعروف أن الخضراوات اليوم تزرع في دفيئات بلاستيكية ويستخدم الكثير من المواد الكيماوية لها مما يزيد من انتشار الغازات المنبعثة منها في الجو ويؤثر على المزروعات والتربة ويرفع من أسعار المنتجات بسبب ارتفاع سعر التكاليف لها فكل ذلك سيعود على المواطن بعدم القدرة على توفر الطعام الصحي والجيد، وارتفاع الأسعار للمواد الغذائية مما يزيد من نسبة عدم الشعور بالأمن الغذائي للمواطن .

السيطرة على المياه :

جدول رقم (4) كمية المياه المتاحة سنوياً حسب المنطقة والمصدر 2007

المنطقة	المصدر
مياه مضخوخة من الآبار	مياه الينابيع
مياه مضخوخة من شركة المياه	المياه المضخوخة من شركة المياه

الإسرائيلية (هيكرت)		السلطانية	
44.848.0	44.606.4	68.682.0	الضفة الغربية
4.500.0		172.600	قطاع غزة

تشمل كمية المياه المضخوخة الأراضي الزراعية المسيطر عليها من شركة هيكرت للاستخدام المنزلي والزراعي

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن كميات المياه التي يستهلكها المواطن الفلسطيني محكومة بأيدي الاحتلال الإسرائيلي والذي يحدد الكميات السنوية المسموحة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يسمح للفلسطينيين بالتصرف بالمياه أو حفر الآبار أو الإستفاده من مياه الأمطار مما يزيد من معاناة المواطن الفلسطيني ويحرم المزروعات من توفر المياه للزراعة، كما تحرم الأسر من توفر المياه الصحية السليمة للشرب في البيوت مما يؤثر على صحة الفرد، وأغلب المياه المضخوخة في الضفة الغربية وقطاع غزة تزود بها المستوطنات المحيطة بها .

ارتفاع الأسعار :

إن ارتفاع الأسعار العالمية لا بد أن يؤثر على سعر الأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ارتفع سعر المستهلك للغذاء في الفترة ما بين مارس /أذار 2007 وأبريل/نيسان 2008 بنسبة 14.6 بالمائة في الضفة الغربية و 16.3 بالمائة في قطاع غزة وكان سعر الدقيق القمح ازداد بنسبة 73 % في الضفة الغربية و68% في قطاع غزة.

جدول رقم (5) الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في

الأراضي الفلسطينية للمواد الغذائية 2007/2005

السنة	الفترة الزمنية		
	2005	2006	2007
الأراضي الفلسطينية	102.47	106.00	106.13
كانون ثاني	103.41	106.63	107.94
شباط	103.27	107.12	107.61
أذار	103.72	106.66	107.64
نيسان	103.04	106.66	107.54
أيار	103.09	108.41	108.57
حزيران			

جدول رقم (6) الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك للمواد الغذائية لعام 2007

الرقم القياسي الشهري لسعر المستهلك للمواد الغذائية	الفترة الزمنية 2007
112.45	كانون ثاني
111.43	شباط
111.03	أذار
111.45	نيسان
110.41	أيار
121.80	كانون أول

يلاحظ من الجداول (5) ورقم (6) أن هناك ارتفاع لأسعار المستهلك في كل عام مما يجعل المواطن الفلسطيني يعاني من عدم القدرة على استهلاك كافة المواد الضرورية وخاصة المواد الغذائية بسبب عدم توفر الدخل الكافي والذي يجب أن يرتفع مع ارتفاع الأسعار، كما أن زيادة البطالة وعدم توفر فرص للعمل سوف يحرم الكثير من المواطنين من تناول الأطعمة الكافية والصحية، وهذا يعود لقلّة المنتوجات الزراعية في الأسواق أو استيراد منتوجات خارجية وخاصة المواد الغذائية والتي ستكون أسعارها مرتفعة عن أسعار المنتوجات المحلية وكل ذلك يعود لممارسات الإحتلال الصهيوني السابقة وخاصة بما يتعلق بحركة الاستيراد والتصدير .

الثروة السمكية :

جدول رقم (7) كمية إنتاج الثروة السمكية في قطاع غزة حسب سنوات مختاره

السنة	الكمية
2001/2000	2.144
2002/2001	2.627
2004/2003	2.995
2005/2004	1.816
2006/2005	1.710
2007/2006	1.101

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة الثروة السمكية تتناقص في كل عام عما سبقها مما يعزز القول أن الإحتلال الصهيوني وراء حرمان الصيادين من الوصول للبحر، مما يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع حيث أن نقصان كمية الأسماك من الأسواق وخاصة من أسواق الضفة الغربية سوف يؤدي لارتفاع أسعارها وعدم توفرها لجميع الأسر وإمكانية تناول هذه المادة الغذائية الرئيسية لصحة الإنسان وخاصة الأطفال، كما أن الصيادين سوف يعانون من البطالة وعدم توفر الدخل اللازم لإعالة أبنائهم مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر وعدم الإحساس بالأمن الغذائي .

حصة الفرد اليومية من الطاقة :

جدول رقم (8) متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة وعناصر التركيب الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الطاقة	الوحدة	الضفة الغربية	قطاع غزة
الطاقة المستهلكة	كيلو كالوري	2.059.0	2.092.3
الطاقة المبذولة	كيلو جول	8.614.5	8.753.9

يلاحظ من جدول رقم (8) أن حصة الفرد المستهلكة أقل بقليل من الطاقة المبذولة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن الفرد في قطاع غزة يستهلك طاقة أعلى من الفرد في الضفة وكذلك طاقته المبذولة مما يبين أن المواطن في قطاع غزة يحتاج لتوفير الغذاء الصحي والكافي له حتى يتمكن من ممارسة نشاطاته اليومية دون الإصابة بالأمراض الناتجة عن سوء التغذية وخاصة الأطفال والنساء الحوامل والذنان يحتاجان لعناية خاصة ورعاية صحية سليمة تزيد عن المواطن العادي، كما أن بذل الفرد لهذه الكمية من الطاقة ينذر بخطر شديد سيلحق به وخاصة أنه لا يتناسب مع كمية الطاقة المستهلكة ويدل على أن أغلب العاملين يعملون في أعمال شاقة تحتاج لبذل المجهود الجسدي الكبير والذي يستهلك الطاقة الكبيرة لإنتاجها، وبسبب أوضاع قطاع غزة وممارسات الإحتلال سوف يؤدي لإصابة المواطن بعدم الأمن الغذائي وخاصة مع ارتفاع نسبة الفقر الملحوظة .

عمالة الأطفال :

نسبة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة لكلا الجنسين من سن (10-17) لعام 2007 حيث وصلت في الضفة الغربية ما نسبته 6.3% أما في قطاع غزة وصلت نسبة عمالة الأطفال للجنسين 1.5% مما يدل على ارتفاع نسبة العمالة في الضفة الغربية لدى الأطفال ولعل ذلك يعود لسهولة توفر الأعمال أكثر من قطاع غزة المحاصر، فهذا ينذر بخطر لدى الأطفال الذين يتسربون من مدارسهم ولا يحظون بالتعليم المناسب ويندفعون لسوق العمل حيث سيكون الاستغلال واضح من قبل المشغلين لأيديهم الصغيرة وهذا عائد لارتفاع نسبة البطالة والفقر والحاجة لزيادة الدخل الشهري للأسرة، فكل ذلك سوف يؤثر على صحة الأطفال ومدى تناولهم للأغذية السليمة والصحية التي يحتاج لها لبناء نموه الجسدي والعقلي والذهني خاصة أن الأعمال سوف تحتاج لمجهود كبير لا يتناسب مع أعمارهم ونموهم الجسدي .

العمالة والبطالة :

جدول رقم (9) نسبة العمالة والبطالة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية لعام 2007

قطاع غزة	الضفة الغربية		عدد	نسبة
	عدد	نسبة		
191.500	64.6	474.100	75.5	عمالة
103.900	35.2	153.900	24.5	بطالة

يلاحظ من جدول رقم (9) أن نسبة العمالة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، مما يدل على أن النسبة الأكبر من العمال يعملون داخل الكيان الصهيوني، وأن نسبة البطالة تعود إلى عدم القدرة على التوجه لهذه الأعمال بسبب الحصار والجدار والحواجز، وكذلك السيطرة على الأراضي والتي حرمت الكثير منهم للعمل بها واستثمارها، أما ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة فذلك أيضا يعود للحصار وممارسات الكيان الصهيوني الذي حرم الكثير منهم للحصول على لقمة العيش والحياة الكريمة .

التلوث البيئي وتأثره على التغير الجوي وزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي .

يوجد علاقة قوية جدا ما بين انتشار التلوث البيئي وتأثيره على التغيرات الجوية ومدى انعكاس ذلك على توفير الأغذية الصحية السليمة للمواطن واتساع دائرة الفقر، وفيما يلي نبين من خلال الإحصائيات التالية أهم المؤثرات على ظهور هذه الظاهرة وكيفية الحد منها .

التخلص من المياه العادمة :

جدول رقم (10) نسبة التخلص من المياه العادمة حسب المنطقة والطريقة

المنطقة	طريقة التخلص من المياه العادمة		
	شبكة عامة	حفرة إمتصاصية	أخرى
الضفة الغربية	30.2	66.6	1.2
قطاع غزة	75.1	24.7	0.2

يلاحظ من جدول رقم (10) أن نسبة التخلص من المياه العادمة حسب شبكة المياه العامة في الضفة أقل منها في قطاع غزة وأن الاعتماد على الحفر الامتصاصية أعلى في الضفة من قطاع غزة مما يدل على عدم توفر المصارف الصحية السليمة في الضفة الغربية والكافية للتخلص من المياه الفاسدة مما يجعل تصريف مياه الصرف الصحي بطريقة غير سليمة تزيد من نسبة التلوث وانتشار الروائح الكريهة وانبعاث الغازات التي ستؤثر بطبيعتها على الغلاف الجو وتزيد من ارتفاع درجة الحرارة مما سينعكس على هطول الأمطار وتأثير المزارع ويؤدي لأثار سلبية على الاقتصاد وحياة الأفراد والأسر والذي سيكون من أكثر نتائجه زيادة البطالة والفقر وعدم توفر الأغذية المناسبة .

النفايات الصلبة :

جدول رقم (11) المراكز الصحية ونسبة تخلصها من النفايات الصلبة

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة
نسبة مراكز صحية تقوم بفصل النفايات الصلبة الناتجة عنها	82.0	72.0
تقديرات كمية النفايات الصلبة الناتجة عن المراكز الرعاية الصحية شهريا (طن/شهر)	498.5	205.5
نسبة مراكز الرعاية الصحية التي تقوم بمعالجة النفايات الصلبة الناتجة عنها	41.0	12.3

يلاحظ من جدول رقم (11) أن كمية النفايات الصلبة الناتجة من المراكز الصحية كبيرة وتحتاج إلى تصريف جيد حتى يتم التخلص منها دون تأثير على البيئة خاصة أن أغلب المخلفات ستكون طبيعتها كيميائية وأدوية ومواد مشعة ومسممة، ورغم أن المراكز الصحية تساهم في عملية التخلص من هذه المواد ولكن لا يعرف كيفية الوسائل المتبعة للتخلص من هذه المخلفات وهل هي صالحة وتقلل من التلوث أم تساعد على زيادة التلوث، لذا يجب العمل على الرقابة ومعرفة ذلك حتى لا يكون لهذه المخلفات المخاطر الكبيرة على المواطن والحياة بشكل عام

البيئة المنزلية :

جدول رقم (12) مؤشرات مختارة للبيئة المنزلية في الأراضي الفلسطينية، 1999، 2003-2006، 2008، 2009

المؤشر	1999	2003	2004	2005	2006	2008	2009
التوزيع النسبي للأسر حسب:							
وجود شبكة مياه عامة	84.8	86.5	89.2	90.5	88.6	88.2	88.4
المنزلية جودة المياه							
جيدة	67.5	56.7	63.0	54.0	50.6	45.6	48.1
متوسطة	29.0	32.3	27.5	32.8	26.3	30.3	23.7
سيئة	3.5	11.0	9.5	13.2	23.1	24.1	28.2
مكونات النفايات الصلبة (المنزلية)							
حفاضات أطفال	15.9	11.4	13.3	16.5	10.8	19.5	14.8
مخلفات طعام	78.2	84.0	82.6	81.3	86.0	75.1	81.9
ورق وكرتون	3.1	0.1	2.6	1.8	2.7	4.6	2.2
أخرى	1.3	3.0	0.0	0.4	0.1	0.8	1.1
المياه العادمة طريقة التخلص من							
شبكة صرف صحي	39.3	43.6	42.9	44.7	45.3	45.5	52.1
صماء حفرة امتصاصية أو أخرى	59.5	55.2	56.1	51.9	54.0	53.7	47.2
أخرى	1.2	1.2	1.0	3.4	0.7	0.8	0.7
التعرض للضجيج							
لا يوجد ضجيج نادراً ما يوجد أو أحياناً غالباً	72.8	72.5	79.6	67.9	71.5	67.7	71.1
	11.7	10.0	5.2	8.3	8.0	9.4	5.5
	15.5	17.5	15.2	23.8	20.5	22.9	23.4
التعرض للروائح							

76.4	76.6	73.6	74.6	79.6	69.3	75.2	لا يوجد روائح نادراً ما يوجد أو
8.3	12.3	11.0	9.6	10.3	14.8	14.3	أحياناً
15.3	11.1	15.4	15.8	10.1	15.9	10.5	غالباً

من الملاحظ من الجدول رقم (12) أن نسبة توفر شبكة مياه عامة لكافة الأسر في الأراضي الفلسطينية ليست كافية لكل الأسر الفلسطينية وأن نسبة ارتفاع توفرها كل عام ليست بالشئ الملحوظ مما يدل على أن هناك أماكن وأسر فلسطينية ما زالت محرومة من توفر المياه الصالحة إلى منازلها من خلال شبكة المياه العامه، كما أن نسبة جودة المياه المنزلية الجيدة كانت في عام 1999 أفضل من الأعوام اللاحقة حيث ظهرت في عام 2009 في نسبة قليلة ومنخفضة عما كان عليه للأعوام السابقة، ويلاحظ هناك إرتفاع في نسبة المياه السيئة وصلت لنسبة 28% وهي نسبة غير قليلة ولا يجب الإستهان بها وذلك لخطورة تطور الأمر وحدوث أمراض ومضاعفات على المواطنين لا تحمد عقباه. أما بالنسبة للمخالفات الصلبة فمخلفات الطعام كانت النسبة الأعلى عن غيرها من المخلفات مما يدل على ضرورة توفر حاويات لتلك المخلفات قريبه من منازل المواطنين بصورة مكثفة لكثرة تلك المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة. أما التخلص من المياه العادمة فكانت وجود حفرة إمتصاية بداية الأعوام هي الأعلى ثم بدأت تنخفض في كل عام حتى وصلت في عام 2009 نسبة توفر شبكة صرف صحي هي الأعلى ولكن نسبة الفرق بينهما ليس بالفارق الكبير مما يدل على معاناة المواطنين من مشكلة الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية، بالنسبة للضجيج كانت نسبة عدم توفره هي الأعلى أما إمكانية توفره أحياناً فقد أظهرت نسبة ليست بالقليلة مما يدل على عدم وعي المواطنين أو المصانع والمؤسسات بعدم إزعاج الآخرين وحق المواطن في الراحة والهدوء في الحياة، أما بالنسبة للروائح الكريهة او غيرها فيلاحظ أن النسبة الأعلى لعدم توفرها ولكن أيضاً هناك معاناه ليست قليلة بتوفر روائح أحياناً للبعض مما يعاني منها المواطنين فتتغص عليهم الحياه الهائنة والصحية التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن كحق من حقوقه .

المنشآت الاقتصادية والتخلص من النفايات :

التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة التي تقوم بالتخلص من النفايات والنشاط الاقتصادي، 2009

جدول رقم (13)

المنشأة نفسها سلطة محلية متعهد خاص وكالة الغوث بلدية القدس أخرى المجموع	الجهة التي تقوم بالتخلص من النفايات						النشاط الاقتصادي
100	0.2	4.3	2.9	0.3	86.3	6.0	الأراضي الفلسطينية
100	1.0	2.6	1.8	0.3	80.4	13.9	الأنشطة الصناعية
100	0.0	0.0	1.5	0.1	89.4	9.0	الإنشاءات
100	0.0	5.1	2.8	0.0	88.2	3.9	تجارة الجملة والتجزئة
100	0.0	6.1	0.3	0.0	83.6	10.0	الفنادق والمطاعم
100	0.0	5.1	2.6	0.4	86.9	5.0	النقل والتخزين والاتصالات
100	0.0	5.4	1.3	1.7	82.9	8.7	الأنشطة العقارية والإيجارية
100	0.0	2.5	6.5	0.0	86.8	4.2	التعليم
100	0.0	5.5	3.4	1.1	88.0	2.0	الصحة والضمان الاجتماعي
100	0.1	2.2	6.3	0.8	87.0	3.6	أنشطة الخدمة المجتمعية

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن السلطة حصلت على النسبة الأعلى في التخلص من النفايات الصادرة عن كافة المنشآت ثم جاءت المنشأة نفسها بنسبة أقل بكثير عن السلطة، ثم البلديات، وكانت نسبة المتعهد الخاص أقل بقليل، مما يدل أن الإعتماد الأكبر في التخلص من النفايات سواء للمواطن او المؤسسات يعتمد على السلطة مما يدعو إلى زيادة الخدمات والحاويات وغير ذلك للمساهمة في بيئة نظيفة وصحية تحمي المواطن من إنتشار

الأمراض والجراثيم وتحمي البيئة من زيادة التلوث وتأثره على التغير الجوي ونقص المواد الغذائية لإنباس الأمطار .

المركبات ووسائل المواصلات :

زيادة أعداد السيارات والأزدحام المروري وانبعاث الغازات السامة منها تؤثر بشكل كبير على البيئة والتغير في المناخ وحسب إحصائيات عام 2007 لدائرة الإحصاء الفلسطيني لعدد السيارات المرخصة كان مجموعها لكافة أنواع السيارات 77.584 في الضفة الغربية في عام واحد مما يندر بالخطر من ازدياد أعدادها وخاصة السيارات الخاصة، أما قطاع غزة لم يوجد بيانات إحصائية لها لهذا العام بسبب الحصار وصعوبة استيراد السيارات .

التوصيات :

- العمل على إنهاء الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية الذي دمر البشر والحجر وإعادة السيطرة الفلسطينية على الأرض ومدخراتها والتطلع إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .
- العمل على رفع الحصار عن قطاع غزة وإزالة الجدار والحواجز في الضفة الغربية .
- وقف الهجوم الصهيونية على القدس وهدم المنازل والإعتداء على المقدسات .
- العمل على سن المزيد من القوانين والتشريعات التي تحمي المواطن والبيئة من آثار التغير المناخي والإنحباس الحراري وتلوث البيئة .
- زيادة الرقابة على الحكومة وعلى القطاع الخاص والشركات والمصانع، وخاصة عملية إعطاء التراخيص لبناء المنشآت والمصانع .
- العمل على وضع نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة .
- العمل على نشر التوعية البيئية للأفراد المجتمع والمؤسسات القطاع الخاص والمصانع والمزارعين والعمال .
- العمل على وضع قوانين تفرض الرقابة على الأسعار وعدم التحكم بها من قبل المستوردين والتجار .
- دعم المزارعين وتشجيعهم للعودة للعمل للأرض لإنتاج منتجات زراعية محلية بدل المستوردة
- زيادة زراعة الأشجار والإحراج والغابات التي تساهم في امتصاص التلوث والغازات السامة من الجو .
- العمل على تنظيم وسائل النقل حسب الطرق وصلاحياتها للمركبات .
- العمل على زيادة مصارف للمياه الصحية والمجاري حتى لا تبقى تصرف ضمن حفر ترابية تزيد من ارتفاع التلوث .
- توفير المواد الغذائية الضرورية للأطفال والنساء الحوامل حتى نحد من نسبة التشوهات الخلقية والأمراض الناتجة عن نقص التغذية .
- العمل على وضع خطط تنموية لمساعدة العمال والمزارعية والصيادين والمرأه في إيجاد فرص للعمل.

- إيجاد مصادر للطاقة بديلة أكثر أمنا وتأثيرا في البيئة والتغير المناخي .

المرجع لكافة الجداول :

الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني /كتاب الإحصاء السنوي رقم (9) لعام 2008

آمال أبو خديجة